

Distr.: General
21 May 2018
Arabic
Original: Arabic/Chinese/English/
French/Russian/Spanish

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة السنوية لعام ٢٠١٨
١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
مسائل تنظيمية

التقرير السنوي لوكيل الأمين العام / المدير التنفيذي حول الخطة الاستراتيجية بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٧

الملخص

يقدم هذا التقرير نظرة عامة لما تحقّق من نتائج في عام ٢٠١٧ في أثناء العام الختامي من تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بالإضافة إلى الدراسة الفاحصة لما تحقّق من تقدم خلال الدورة ذات الأربعة أعوام كلها. كما يتناول التقرير التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٢٤٣/٧١ بخصوص الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات، والخاص بالأنشطة التنفيذية التي تهدف إلى تنمية منظومة الأمم المتحدة (QCPR).

ولقد حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة غالبية الأهداف في أطر نتائجها وذلك استنادًا إلى تحليل كل من نتائج التطوير على حدة، والفعالية التنظيمية، ومخرجات الكفاءة. لقد قدمت الرؤى والدروس المستفادة من الأربع سنوات الماضية المعلومات اللازمة لتطوير الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

تم إدراج أحد المشروعات المقررة في القسم الخامس.



أولاً. مقدمة

١. لقد شهد عام ٢٠١٧ اهتمامًا عالميًا غير مسبوق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، مع تحقيق تقدم هائل في مجالات عدة. لقد أماطت حركة "#مي تو" اللثام عن عدد غير مسبوق من النساء اللاتي أفصحن عن حوادث التحرش الجنسي، والعنف، والإساءة بين أروقة وسائل الإعلام، والأوساط السياسية، وأماكن العمل، والمجتمعات. ولقد استمرت البلدان في تعزيز القوانين للقضاء على العنف الممارس ضد المرأة والممارسات الضارة. لقد أرست التوصيات المتفق عليها في الدورة الحادية والستين للجنة المعنية بوضع المرأة التزامات رائدة للقضاء على الحواجز المعيقة لتمكين المرأة في عالم الأعمال.

٢. وعلى الرغم من إجراءات التطوير سالفة الذكر، فما زالت المرأة لا تتمتع بالتمثيل الكافي في مناصب القيادة وصنع القرار في جميع المجالات؛ كذلك ظلت الفجوة كبيرة بين الجنسين في مجال الاقتصاد؛ وما زال العنف ضد المرأة قائمًا بما يدعو للقلق. إذ يتعثر دور المنظمات النسائية في تعزيز المساواة بين الجنسين نتيجة تخفيضات التمويل، ونقص البيئة الآمنة والمواتية لذلك، واستهداف المدافعين عن حقوق المرأة. كذلك يتعرض التقدم المحرز نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لبعض المخاطر بسبب تزايد انعدام الأمن، والنزوح، والآثار الضارة الناتجة عن تغير المناخ. كذلك تزيد حدة التحديات بوجه خاص أمام اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة من التفرقة، وهن أكثر من يتعرضن للإهمال.

٣. وفي هذا السياق، كان عام ٢٠١٧ هو عام التوطيد والنمو لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. يصف التقرير المرحلي النهائي للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ما حُقق من نتائج مهمة منذ عام ٢٠١٤، الأمر الذي يعكس القدرة المتزايدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على استغلال ولايتها الثلاثية، وخبرتها الجوهرية، وشراكاتها، وقاعدتها القائمة على الأدلة لتقديم خدماتها للنساء والفتيات. تضع تلك القدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مكانة استراتيجية في سياق المناقشات السارية لإعادة وضع نظام الأمم المتحدة الإنمائي لدعم نتائج أفضل على مستوى المنظومة للنساء والفتيات.

٤. ولقد ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل كبير في تعزيز القواعد والمعايير العالمية وترجمتها إلى أفعال على أرض الواقع على الصعيد القطري. وأدت مبادرات البرامج الرئيسية (FPIs) إلى زيادة التركيز البرنامجي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ووضعت إطارًا مشتركًا للتعاون على الصعيد الوطني؛ ودعمت جهود تعبئة الموارد. لقد أصبحت خطة العمل على نطاق

منظومة الأمم المتحدة أداة معيارية نموذجية، بحيث تُعزز من المساواة المتعلقة بالتزامات المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني عبر منظومة الأمم المتحدة. كذلك دعم التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة تلك الجهود كافة للوصول إلى النساء والفتيات اللاتي قد يتعرضن للإهمال أكثر من غيرهن.

٥. في السنوات الأربعة الماضية، كشفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن قدرتها على تقديم برامج للتحويل ذات فعالية وأثر بالغ. وأسست هيئة الأمم المتحدة للمرأة الكثير من عمليات تحسين الأعمال بما في ذلك مجموعة من نظم معلومات إدارة البرامج وذلك لتحسين التنبؤ، والتخطيط، والمراقبة، والإبلاغ. في عام ٢٠١٧، حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أقصى إجمالي دخل لها منذ تأسيسها.

٦. كذلك قدمت النتائج والدروس المستفادة وعملية التشاور المكثفة المعلومات اللازمة لتطوير الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والتي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧. أما عن الخطة الاستراتيجية الجديدة التي تواصل دعم تنفيذ منهاج عمل بيحين فهي تتوافق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولديها مسارات نتائج واضحة تستفيد من نظريات التغيير، وتستغل الدور المتغرد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عملية التحفيز، وتجميع الشركاء، والتعبئة في سبيل التغيير ومناصرته، وتعبئة الموارد الداعمة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويقدم القاسم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ركيزة مهمة لتعزيز العمل المتسق والمشارك.

نظرة سريعة

- منذ عام ٢٠١٤، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع بعض الشركاء، للقيام بما يلي:
 - دعم ١٧ عملية إصلاح دستوري
 - اعتماد ٤١ بلد مجموع عدد سكانها من الإناث أكثر من ملياري نسمة، لأطر سياسة تمكين المرأة اقتصادياً
 - تعزيز ٥٢ بلد مجموع عدد سكانها من الإناث أكثر من ١,٥ مليار نسمة، التشريعات التي تتصدى للعنف ضد النساء والفتيات
 - زيادة ٤٣ دولة مجموع عدد سكانها من الإناث أكثر من ١,٤٨ مليار نسمة، لمخصصات الميزانية المحددة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
 - توقيع ١٠١٢ شركة على برنامج المرأة والبيئة (WEPs)
 - وصول أكثر من ٧,٥ مليون ممارس إلى المعرفة المتخصصة من خلال الموقع الإلكتروني endVAWnow.org
 - إكمال ما يزيد عن ٣٠٠ ضابطة في الجيش دورات تدريب مدعومة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة قبل الانتشار في عمليات السلام
 - نشر ٧١ خبيراً لدعم التحقيقات المجرة حول العنف الجنسي والجنساني بما في ذلك نشرهم بين السلطات الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية
 - زيادة موظفي الخدمة المدنية العاملين في هيئات التنسيق الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ٥٥ بلداً من قدراتهم على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية
 - زيادة نشر الخبرة الجنسانية خمس مرات ضعف ما كانت عليه بين الأزمات الإنسانية
 - تحقيق متوسط مشاركة سنوية لعدد ٢٥٠٠ مسؤول وما يزيد عن ٣٧٠٠ فرد من ممثلي المجتمع المدني في لجنة وضع المرأة
 - زيادة عدد المتابعين على وسائل التواصل الاجتماعي من ٦٤٠,٠٠٠ في ٢٠١٤ إلى ٦,٥ مليون متابع في عام ٢٠١٧
- قيام مركز التدريب بتدريب ١١٤٠١٨ فرد، وإتمام ٢٤٥٤٥ فرد لدورة "أنا أعرف المنظور الجنساني"

كما تحققت النتائج التالية في عام ٢٠١٧ بمفرده:

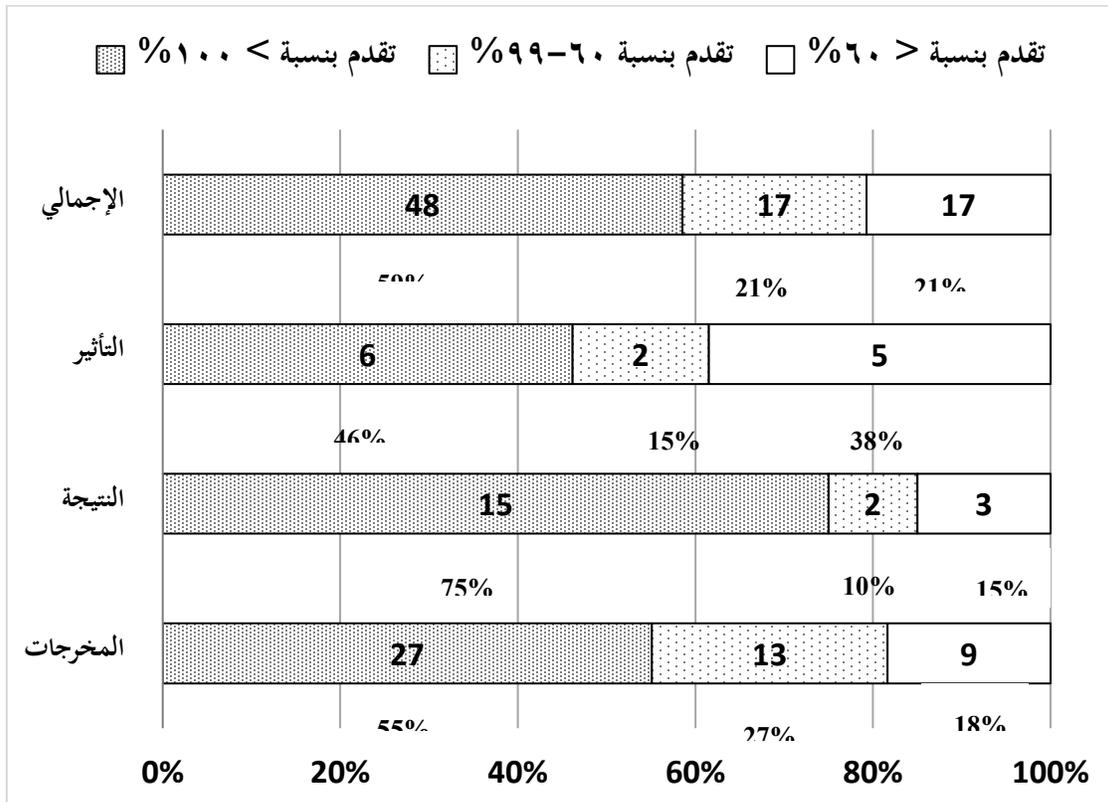
- تم تعديل ٢٧ قانونًا أو أُعيدت صياغته في ١٧ بلدًا، يبلغ عدد سكانه من الإناث ما يقرب من ١٦٤ مليون نسمة
- تعزيز إمكانات ما يقرب من ٧٠٠٠ قيادة نسائية، ومرشحة طموحة، وموظفة حكومية منتخبة في ٣٢ بلدًا.
- تقديم العون لعدد ١٢١٠٠٠ امرأة وفتاة تضررن من بعض الأزمات في ٣١ بلدًا
- تمكين ما يربو عن ٣٥٠٠٠ امرأة وفتاة في مواقف إنسانية اقتصاديًا بالإضافة إلى توفير سبل العيش لهن
- إدارة ٥٩ مكانًا آمنًا و٦٧ مركزًا متعدد الأغراض في البرامج الإنسانية
- تحقيق ٧٠ في المائة من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

ثانيًا. تقييم نتائج التنمية

٧. ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة برامج في إجمالي ١٣٢ بلدًا. وفي نهاية فترة الخطة الاستراتيجية، كان أداء هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتحقيق أهدافها إيجابيًا حيث تم تحقيق نحو نسبة ٨٠ في المائة من إجمالي الأهداف (الشكل رقم ١).

الشكل ١.

إنجاز أهداف الخطة الاستراتيجية



٨. من الملاحظ أن هذا الأداء يتوافق بشكل كبير مع مستويات التمويل، إذ وصلت الفجوة التمويلية إلى ٢٠ في المائة مقارنة بأهداف الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٩. مع وجود ثلاثة أهداف فقط أدنى من ٦٠ في المائة، ما يشير إلى التفوق في الأداء خاصة على مستوى النتائج. كذلك فثمة تقدم ملحوظ مُحرز على مستوى المخرجات في الفترة ما بين ٢٠١٤-٢٠١٧، حيث تم تحقيق تسعة أهداف إضافية بالكامل أو تم إنجاز نسبة ٦٠ في المائة منها على الأقل في عام ٢٠١٧ بمفرده.

١٠. أظهر تحليل المؤشرات الأدنى من ٦٠ في المائة أنه لا يوجد تفسير فردي ولكن مجموعة من العوامل تأثيرها ملحوظ على المخرجات، منها تحديد هدف مفرط الطموح، وقيود التمويل، وصياغة مؤشر غير دقيق سعى للمساومة بين كيفية الإبلاغ والفجوات البيانية ونقص تحديد الأولوية لنتائج محددة من قبل مكاتب ميدانية. ومع ذلك، لم يتحول الأداء السيئ على

مستوى المخرجات دائماً إلى فجوات على مستويات النتائج والأثر؛ فهو يعكس وجود فجوات متفرقة أكثر من كونها مشكلات نظامية في هيكل نتائج هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١١. واستناداً إلى هذا التحليل، عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً من سلسلة النتائج في نتائجها وإطار مواردها المتكاملين الجديدين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، كما أنها طورت نظريات لتغيير كل مخرج، وقدمت مستوى أكبر من الدقة على مستوى تأصيل النتائج. سيمثل استمرار هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عملها عاملاً جوهرياً في تحديد النتائج، بما في ذلك النتائج المشتركة مع باقي منظومة الأمم المتحدة على مدار الخطة الاستراتيجية الجديدة.

١٢. ويقدم تحليل مجالات التأثير أدناه نتائج للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ معززة بأمثلة محددة من عام ٢٠١٧.

أ. مجال التأثير الأول: قيادة المرأة لعملية صنع القرار على جميع المستويات ومشاركتها فيها الفترة ما بين ٢٠١٤ و ٢٠١٧، في مجال التأثير المذكور:



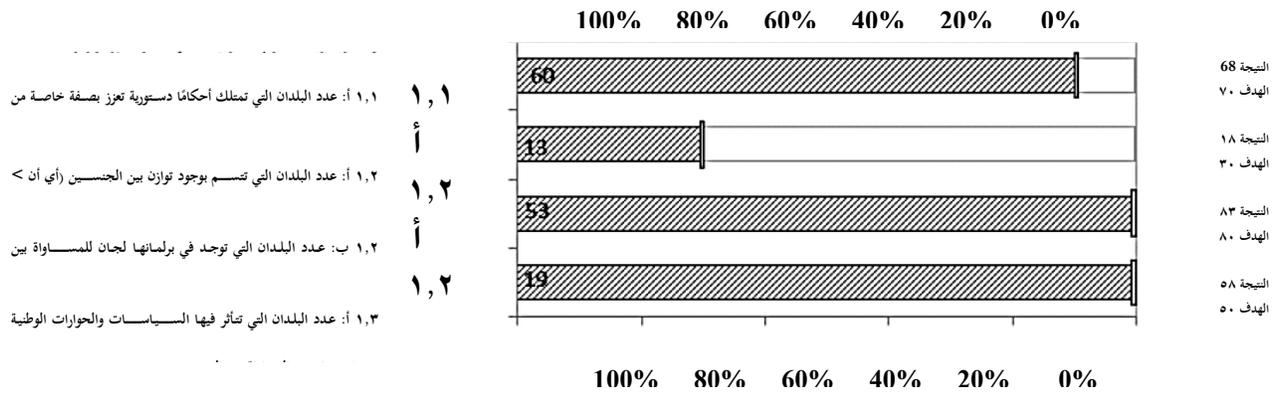
١٣. خلال الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧، أحرزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدماً كبيراً في زيادة دور المرأة القيادي ومشاركتها السياسية من خلال المساهمة في التشريعات المراعية للمنظور الجنساني والإصلاحات الدستورية، ودعم مشاركة المرأة في السياسة، وزيادة تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية، ودعم المؤسسات السياسية المراعية للجنسانية (الشكل رقم ٢).^١

الشكل ٢.

خط الأساس.

^١ يسهم صندوق الأمم المتحدة للمرأة من أجل المساواة بين الجنسين في مجال التأثير هذا ومجال التأثير الثاني. انظر الملحق 4 للحصول على مزيد من التفاصيل

Baseline



١٤. إجمالاً، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ١٧ عملية إصلاح دستوري في الفترة بين ٢٠١٤ و٢٠١٧. في عام ٢٠١٧، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في نيبال على التنفيذ الفعال للأحكام الدستورية المتعلقة بمشاركة المرأة السياسية، الأمر الذي أدى إلى انتخاب ١٤٠٠٠ امرأة على المستوى المحلي. في جورجيا، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الإصلاحات الدستورية لتقديم ضمانات للمساواة بين الجنسين، بما في ذلك المعايير الخاصة المتعلقة بتمثيل المرأة. أجرت البلدان السلفادور، والهندوراس، وجواتيمالا، وترينيداد وتوباغو إصلاحات قانونية لإيقاف زواج الأطفال في عام ٢٠١٧ بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١٥. عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن كثب مع البرلمانات حول العالم لتأسيس لجان للمساواة بين الجنسين في ٨٣ بلدًا. ووافق أربعة وثمانون برلمانيًا على تشريع مراعي للجنسانية بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. في هايتي، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة البرلمان في عام ٢٠١٧ بغرض تطوير إستراتيجية ما للمساواة بين الجنسين مع التعهد بالتزام رسمي لمنع العنف ضد المرأة في الانتخابات. وفي النيجر، تضمن دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة ١٢١ برلمانيًا ما دفعهم إلى القيام بتوعية ما يقرب من ١٠٠٠٠٠٠ امرأة حول العنف الجنساني وتأسيس وحدة برلمانية خاصة بالجنسانية.

١٦. نتيجة للدعم المقدم من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٧، بالتنسيق مع شركاء الأمم المتحدة، وصلت مجالس ١٨ هيئة إدارة انتخابات وطنية إلى ٤٠ بالمائة من النساء أو أكثر. واعتمدت ما يزيد عن ٥٠ في المائة من البلدان التي تتلقى مساعدات انتخابية من قبل الأمم المتحدة بعض الإصلاحات لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. أدى دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن طبقت المحكمة الانتخابية البوليفية سياسة جنسانية، ما جعلها تلتزم بعمليات انتخابية مراعية للجنسانية لزيادة مشاركة النساء كمصوتات،

ومرشحات، ومسؤولات انتخابات. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اللجنة الانتخابية لزيادة عدد المصوتات المسجلات، الأمر الذي أدى إلى تسجيل مصوتات بنسبة تُقدر بـ ٤٦ في المائة.

١٧. بالتنسيق مع البرنامج الرائد لتمكين المرأة سياسياً، عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من قدرة ما يقارب من ٧٠٠٠ قيادة نسائية طموحة ومنتخبة في عام ٢٠١٧. وفي الجزائر، أسهم تعزيز قدرة المرشحات في انتخابات عام ٢٠١٧ المحلية في زيادة تمثيل المرأة في الجمعيات المحلية والمحافظات، إلى جانب انتخاب ٦٠٠ امرأة أخرى على مستوى المحافظات. وفي كينيا، دربت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ما يزيد عن ٤٠٠ مرشحة طموحة و١٤٩ مرشحة مععلن عن أسمائهن، ما ساهم في انتخاب ثلاث سيدات يشغلن منصب محافظ وثلاثة أخريات كعضوات في مجلس الشيوخ لأول مرة.

١٨. ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، بفضل دعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أثمر مناصروا مبدأ المساواة بين الجنسين على الحوارات والسياسات الوطنية في ٥٨ بلدًا. وفي الكاميرون، شكلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ائتلافًا لتعزيز تمثيل المرأة في انتخابات عام ٢٠١٨؛ الأمر الذي أدى إلى تأسيس تسجيل الناخبين مراعيًا للجنسانية. في جزر سليمان، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ائتلافًا من المنظمات النسائية لتأمين الدعم السياسي لسياسات المساواة بين الجنسين والمقاعد المحجوزة في المقاطعات.

١٩. وقد عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن كثب مع شركاء الأمم المتحدة في هذا المجال، بشكل أساسي مع إدارة الشؤون السياسية، كجزء من آلية التنسيق فيما بين الوكالات حول المساعدة الانتخابية. ويستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لعب دور الشريك الأساسي مع العديد من المشروعات والمبادرات المشتركة بالإضافة إلى المنتجات المعرفية المشتركة، بما في ذلك بوابة iKNOW Politics، الذي طُور بالشراكة مع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA) والاتحاد البرلماني الدولي.

٢٠. إن تحقيق التوازن بين الجنسين في عالم السياسة هو عملية طويلة المدى تتطلب بذل جهود لمنع الارتداد إلى الوضع السابق. وتعد الأطر القانونية غير المناسبة والعنف المتزايد ضد المرأة في عالم السياسة عوائق منيعة راعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في خططها الاستراتيجية الجديدة، والتي تدرك أيضًا علاقة التعزيز المتبادلة بين مشاركة المرأة السياسية والقيادة؛ وبين قدرة النساء على الوصول إلى العدالة والتخطيط المراعي للفروق الجنسية وإعداد الميزانية عبر الإتيان بهم جميعًا تحت مظلة نتائج واحدة.

حصول المرأة على العدالة

بينما لم تكن القدرة على الوصول إلى تحقيق العدالة متضمنًا بوضوح في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، إلا أن أهمية مجال العمل المذكور للقضاء على التفرقة الجنسانية قد رفعت من مكانته في عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ عام ٢٠١٤. نتيجة لذلك، تتضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة نتيجة مخصصة لعلاج المشكلة كما أُطلقت مبادرة البرامج الرئيسية. في عام ٢٠١٧، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعم بوليفيا للبدء في تطوير قوانين جديدة للعقوبات الجنائية، وقوانين الأسرة، والقوانين المدنية؛ كما أنها ساعدت ما يزيد عن ١٠٠٠ امرأة على تلقي المساعدة القانونية في أوغندا؛ بالإضافة إلى دعم حكومة فيتنام لتنفيذ الدراسة الاستقصائية للتصورات المتعلقة بالنظام القضائي بين النساء. أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة "مجموعة أدوات الممارسين بشأن وصول المرأة إلى برامج العدالة" مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في دعم الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة.

ب. مجال التأثير الثاني: تمكين المرأة، ولا سيما الأكثرهن فقرًا واستبعادًا، اقتصاديًا والاستفادة من التنمية

الفترة ما بين ٢٠١٤ و ٢٠١٧، في مجال التأثير المذكور:

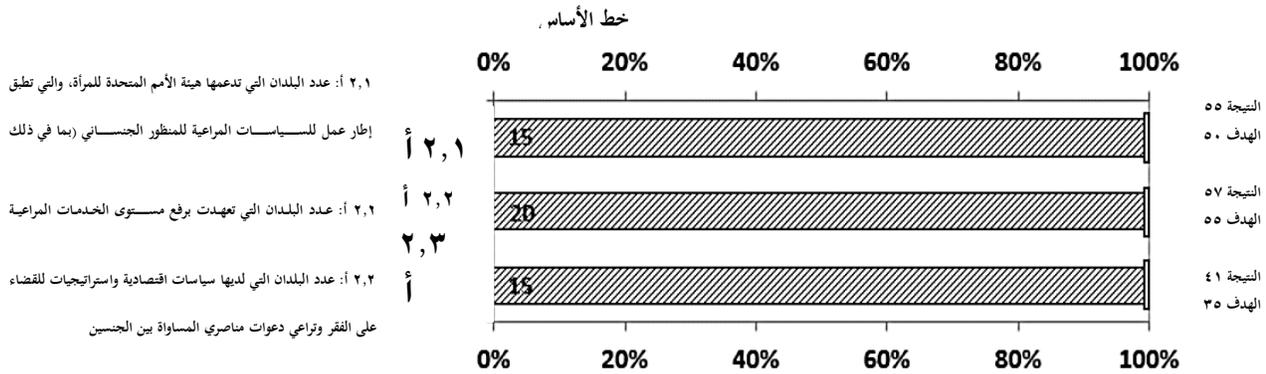


تساهم في أهداف التنمية المستدامة المذكورة أعلاه

٢١. خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إسهامات جوهرية بشأن تمكين المرأة اقتصاديًا متخطية كافة الأهداف على مستوى النتائج

(الشكل ٣). تتضمن الإنجازات الرئيسية تبني أطر وطنية لتمكين المرأة اقتصاديًا، وتعزيزات لسبل العيش للمرأة، ودعم المدافعين عن المساواة بين الجنسين للتأثير على الاستراتيجيات والسياسات الوطنية.

الشكل ٣.



٢٢. كان دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضروريًا لاعتماد أو تنفيذ الخطط، والسياسات، والاستراتيجيات، والتشريعات الوطنية وذلك من أجل تعزيز تمكين المرأة اقتصاديًا في ٥٥ بلدًا. وفي عام ٢٠١٧، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كوّن الجهاز المركزي للإحصاء في السودان بيانات مُصنفة جنسائيًا للاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر. وأسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع بنك التنمية الأفريقي، في تبني لوائح تعزيز حقوق العمالة المنزلية في كابو فيردي (جمهورية الرأس الأخضر).

٢٣. أسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في توسيع نطاق الخدمات المقدمة للنساء في ٥٧ بلدًا بما في ذلك المساعدة الاجتماعية وخدمات التوظيف، ودعم تنمية المهارات والفرص في مجال مباشرة الأعمال الحرة للنساء في ٣٦ بلدًا وذلك في عام ٢٠١٧ بمفرده. وبالتوافق مع الالتزام بعدم التخلي عن أحد، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع شركاء في جواتيمالا لزيادة وعي ١٦٥٠ امرأة أصلية ريفية حول الزراعة، والأمن الغذائي، والريادة وذلك لتحسين الانتاج الزراعي والقدرة على الوصول إلى الأسواق. وفي جورجيا، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منح لدعم سبل العيش ولتطوير القدرة على الريادة لما يقرب من ٢٥٠٠ امرأة تضررن من النزاعات أو تعرضن إلى النزوح الداخلي.

٢٤. وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز قدرة المدافعين عن المساواة بين الجنسين للتأثير على السياسات الاقتصادية واستراتيجيات القضاء على الفقر في ٤١ بلدًا على مدار الخطة الاستراتيجية. وفي عام ٢٠١٧، كانت جهود الدعوة التي قادها الاتحاد الوطني للعمال المنزلية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في البرازيل عاملاً حاسماً للتصديق على ميثاق منظمة

العمل الدولية رقم ١٨٩ الخاص بالعمالة المنزلية، وتوسيع نطاق حقوق العمال الكاملة لتشمل ٧ ملايين عامل منزلي في البرازيل، أغلبهم من النساء. في تيمور الشرقية، أسهمت جهود الدعوة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة جنبًا إلى جنب مع المجتمع المدني في تبني قانون جديد يعزز من حقوق المرأة في امتلاك الأراضي والممتلكات.

٢٥. وقد دعمت وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في سياق إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة للساحل ٢٠١٨-٢٠٢٢ نصح هيئة الأمم المتحدة للمرأة إزاء الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ الذي طُوّر في مبادرة البرامج الرئيسية (FPI). كذلك فإن المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والعمل المناخي من الأمور ذات الأولوية من حيث تنفيذ الاستراتيجية.

٢٦. وأصبحت بعض الوكالات في روما، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي شركاء أساسيين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال التأثير المذكور. كما عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من شراكتها مع بعض المؤسسات المالية العالمية خاصة البنك الدولي وبنوك التنمية على الصعيد الإقليمي. كذلك كان التعاون الوثيق مع وكالات متخصصة مثل منظمة العمل الدولية مثمرًا خاصة فيما يتعلق بدعم خطة عمل معيارية وتنفيذها للحصول على العمل اللائق والحماية الاجتماعية.

٢٧. منذ عام ٢٠١٤، وبالتوافق مع تقييم مجال التأثير سالف الذكر، أعادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تركيز عملها بعيدًا عن التدخلات على النطاق الأصغر تجاه أنشطة الدعوة الأكثر منهجية، والإصلاحات، وتنفيذ السياسة، الأمر الذي سارع من إحراز التقدم على مستوى النتائج. وتركز الخطة الاستراتيجية الجديدة على ثلاثة مجالات للمزايا النسبية التي تتمتع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وهي: السياسات المطبقة على العمل اللائق والحماية الاجتماعية؛ تعزيز قيادة المرأة؛ وانخراط المرأة في الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ.

ج. مجال التأثير الثالث: إنهاء العنف ضد النساء والفتيات

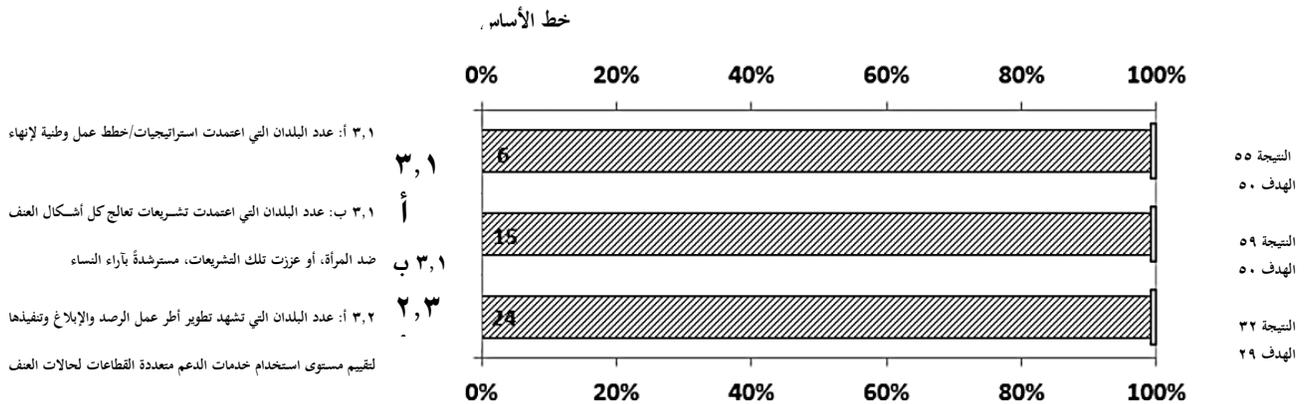
الفترة ما بين ٢٠١٤ و٢٠١٧، في مجال التأثير المذكور:



تساهم في أهداف التنمية المستدامة المذكورة أعلاه

٢٨. حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جميع أهدافها على صعيد النتائج المتعلقة بإنهاء أشكال العنف كافة ضد النساء والفتيات وذلك من خلال تعزيز التشريع والسياسات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للناجيات، والدفع لإجراء تحولات في السياسة تعكس أهمية مواجهة المعايير الاجتماعية، ومنع العنف الممارس ضد المرأة في الخفاء وفي العلن بشكل أفضل (الشكل ٤).^٢

الشكل ٤.



٢٩. في عام ٢٠١٧، عملت ٢١ بلدًا بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز التشريع الوطني لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له، بينما اعتمدت ١٢ بلدًا خطط عمل واستراتيجيات وطنية. وفي تونس، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنشطة الدعوة التي يضطلع بها المجتمع المدني، ما أدى إلى اعتماد قانون شامل يضع حلاً للعنف ضد المرأة. كذلك دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تونس، والأردن، ولبنان في إلغاء قوانين الاغتصاب التي تعفي مرتكبي الجرائم من المقاضاة ونيل العقاب إذا تزوجوا من ضحاياهم.

^٢ يسهم الصندوق الاستئماني التابع للأمم المتحدة لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة في هذا المجال من مجالات التأثير. انظر الملحق 4

٣٠. حصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التزامات من الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والمتبرعين لزيادة الملاحة المتاحة في أثيوبيا بما في ذلك في المجتمعات النائية. في جمهورية فيجي، شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع اتحاد أوقيانوسيا للرجي لتقديم فرص لما يزيد عن ٢٠٠٠ فتاة وولد لتعلم كيفية منع العنف ضد النساء والفتيات من خلال الرياضة. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة - بالتوافق مع الالتزام بعدم التخلي عن أي أحد - قسم الخدمات للنساء والفتيات اللاتي عانين من التعرض للعنف، مع تركيز مخصص نحو النساء من ذوات الاحتياجات الخاصة.

٣١. في "الاجتماع العالمي الأول لرؤساء البلديات" حول المساواة بين الجنسين، عززت حكومات ١٢ مدينة من التزامها بمواجهة التحرش الجنسي في الأماكن العامة كجزء من مبادرة المدن الآمنة. وفي الفلبين، تمت مشاركة الممارسات الجيدة لبرنامج كويزون للمدن الآمنة مع ١٦ مدينة أخرى في مترو مانيلا لدعم توسيع نطاق المبادرة.

٣٢. وشكّل العمل بالشراكة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة لتعزيز الخبرة والموارد، محور العمل على إنهاء العنف ضد المرأة. بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم إرشادات لقطاعات الصحة، والعدل، والشرطة، والخدمات الاجتماعية من خلال "البرنامج العالمي المشترك للخدمات الأساسية" الموجه للنساء والفتيات المعرضات للعنف، .

٣٣. وبناءً على "مبادرات البرامج الرئيسية الرائدة" الموجودة، أصبحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شريكاً مؤسساً "لمبادرة تسليط الضوء"؛ وهي شراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي ستوفر بدورها استثمارات واسعة النطاق لدمج نهج شامل لإنهاء العنف ضد المرأة والفتيات مع التركيز على عدم تجاهل أي فرد. كتمويل نموذجي لـ "هدف التنمية المستدامة"، تعكس المبادرة التي تأتي بمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة معاً، نهجاً ابتكارياً لتحفيز استجابة معززة من الأمم المتحدة.

٣٤. وثمة حاجة للتركيز أكثر ليس فقط على توسعة نطاق العمل من أجل تعزيز إتاحة الخدمات للناجيات، وإنما لمنع العنف ضد النساء والفتيات أيضاً قبل حدوثه في الخفاء وفي العلن أيضاً، وبالأخص من خلال تحويل المعايير الاجتماعية العنصرية. تعكس الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ تلك الدروس.

د. مجال التأثير الرابع: قيادة المرأة ومشاركتها في السلام والأمن والعمل الإنساني

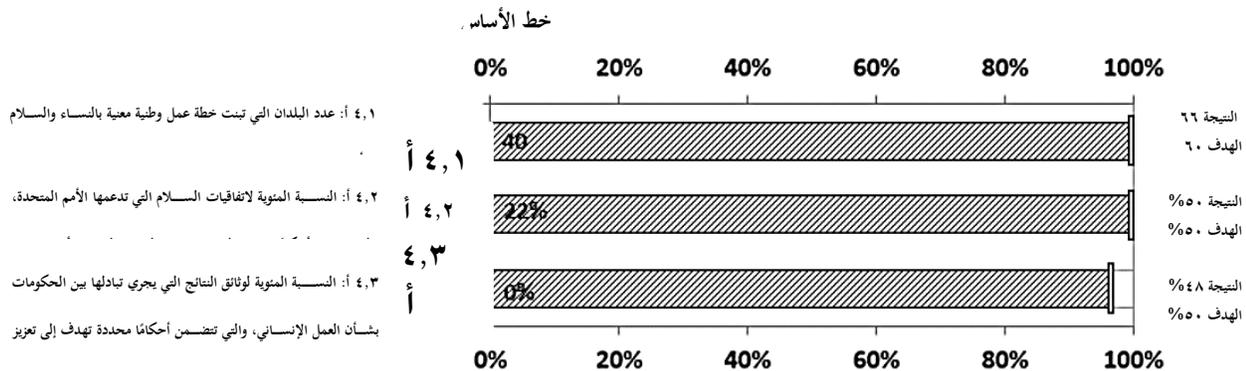
الفترة ما بين ٢٠١٤ و٢٠١٧، في مجال التأثير المذكور:



تساهم في أهداف التنمية المستدامة المذكورة أعلاه

٣٥. أحرزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدماً ملحوظاً لضمان مشاركة المرأة وقيادتها في مجال السلام والأمن والعمل الإنساني ما جعلها تحقق هدفين على صعيد النتائج (بل وحققت الهدف الثالث) في هذا المجال (الشكل ٥). دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة زيادة مشاركة المرأة في جهودات الوساطة ومنع نشوب الصراعات، وفي تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في إصلاح قطاعي القانون والأمن، وسعت لضمان مراعاة المنظور الجنساني ضمن الجهود المباشرة للتطرف العنيف والإرهاب، كذلك عززت من آليات التنسيق الإنساني وقدمت الدعم للنساء والفتيات الموجودات في خضم النزاعات.

الشكل ٥.



٣٦. كذلك اعتمد إجمالي ٦٦ بلداً خطط عمل وطنية متعلقة بالمرأة، والسلام، والأمن، مع تمتع ٧٢ في المائة منهم بأطر مراقبة وتقييم. وفي عام ٢٠١٧، دعمت هيئة الأمم المتحدة

للمرأة تطوير خطط العمل في الأردن، ونيبال، وجامعة الدول العربية. وارتفع عدد الدول المشاركة في شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن عبر الأقاليم - والتي تعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة أمانتها العامة - من ٤٥ دولة وصولاً إلى ما يقرب من ٨٠ دولة.

٣٧. واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركتها مع مجلس الأمن. في ٢٠١٧، شاركت تسع قيادات نسائية من المجتمع المدني في جلسات إحاطة لمجلس الأمن بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وزادت شراكة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع مكتب دعم بناء السلام من تمويل الأنشطة التي تعزز المساواة بين الجنسين من صندوق بناء السلام من ٢٠٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٣٦٪ في عام ٢٠١٧.

٣٨. وفي غواتيمالا، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الناجين من قضية سيور زاركو سعياً إلى كشف الحقيقة وتحقيق العدالة والتعويض، مما أدى إلى تحقيق أول إدانة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في إحدى المحاكم المحلية. وفي ليبيريا، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بنجاح مع الحكومة والشركاء في الأمم المتحدة للتركيز على الشمولية ومشاركة المرأة وقيادتها في الخطة الانتقالية في ليبيريا.

٣٩. ومنذ عام ٢٠١٤، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الخبرة الجنسانية ودعمت مشاركة المرأة الفعالة في عمليات السلام في كولومبيا وسوريا واليمن. وفي اليمن، دعمت المنظمات النسائية التي تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة توصيات محددة وزادت من تأثيرها في عملية السلام.

٤٠. شهد عام ٢٠١٧ زيادة دعم البرامج المشتركة في مجال سيادة القانون في جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي ودولة فلسطين والصومال. وفي دولة فلسطين، أسفرت أنشطة دعوة هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى زيادة تمثيل المرأة في مؤسسات العدالة والأمن وزيادة مشاركة المنظمات النسائية في المؤسسات القضائية بشكل أكبر.

٤١. ومنذ عام ٢٠١٤، أكملت أكثر من ٣٠٠ امرأة تشغل منصب ضابط التدريب المدعوم من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل توزيعهن في عمليات السلام. وفي عام ٢٠١٧، وزعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع مبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة، ٢٣ محققاً في مجال العنف الجنسي والجنساني ومستشارين وخبراء في الشؤون الجنسانية لدعم التحقيقات وعمليات العدالة في ١١ بلداً، بما في ذلك لجان تقصي الحقائق في مالي، حيث يشغل النساء الآن ٢٠٪ من وظائف موظفي اللجنة الأساسية. وإجمالاً منذ عام ٢٠١٤،

وزعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٧١ خبيراً لدعم التحقيقات وعمليات المساءلة، متضمنة السلطات الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية.

٤٢. ولضمان مراعاة المنظور الجنساني لمنع ومكافحة التطرف والإرهاب العنيفين أولوية متنامية لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال دورة الخطة الإستراتيجية المذكورة بالتعاون الوثيق مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (CTED) ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT). في عام ٢٠١٧، بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أحد أكبر برامجها بمشاركة أكثر من ٣٢٠٠ امرأة في بعض مجتمعات إندونيسيا وبنغلادش لخلق التلاحم الاجتماعي ومنع التطرف. وفي بنغلاديش، حضر أكثر من ٩٠٠٠٠ شخص ٢٢٦ عرضاً مسرحياً اجتماعياً تركز على الانسجام المجتمعي.

٤٣. يُعد العمل على نحو متسق مع الكيانات الأخرى للأمم المتحدة أمراً أساسياً لتحقيق التقدم في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. في هذا المجال، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على نحو وثيق مع إدارة الشؤون السياسية (DPA) وإدارة عمليات حفظ السلام (DPKO) ومكتب الممثل الخاص للأمين العام (SRSG) المعني بالعنف الجنسي والنزاع ومكتب دعم بناء السلام (PBSO) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، من بين جهات أخرى. في عام ٢٠١٧، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) تحقيقات الأمم المتحدة. بالإضافة إلى المكتب التنفيذي للأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تُعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة عضواً أساسياً في جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون.

٤٤. خلال الفترة ما بين ٢٠١٤ و٢٠١٧، استمر تزايد الطلب على هيئة الأمم المتحدة للمرأة في السياقات الأمنية الدينامية. تظل ترجمة الالتزامات العالمية إلى إجراءات ملموسة تشكل تحدياً، هذا وتركز الخطة الإستراتيجية الجديدة على هذا الجانب بشكل خاص.

العمل الإنساني

٤٥. تطورت مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العمل الإنساني بشكل كبير خلال فترة الخطة الإستراتيجية هذه. وعززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إستراتيجيتها الإنسانية ووسعت نطاق أنشطتها في هذا المجال.

٤٦. في ٢٠١٧، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة آليات تنسيق للأنشطة الإنسانية في ١٦ بلدًا، ووفرت خدمات إنسانية مباشرة لـ ١٢١٠٠٠ امرأة وفتاة تضررن من الأزمات. وفي نطاق ٣١ بلدًا، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خدمات التمكين الاقتصادي وسبل المعيشة إلى ٣٥٠٠٠ امرأة وفتاة وفرص تعليم لـ ٣٧٠٠ فتاة في أوضاع إنسانية. ووزعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خبراء تقنيين للعمل على تسع أزمات إنسانية، بزيادة قدرها خمسة أضعاف مقارنة بالأعداد الوافدة عام ٢٠١٤.

٤٧. واستجابة لإعصار إيرما في منطقة البحر الكاريبي والعمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وزعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إمدادات أساسية لأكثر من ٥٠٠ امرأة وفتاة في أنتيغوا وباربودا وجزر فرجن البريطانية. وفي تنزانيا، وفرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التدريب على المهارات وفرص كسب الرزق والإحالة إلى خدمات العنف الجنساني للاجئات البورونديات. وفي الكاميرون، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خدمات متكاملة لكسب الدخل والحماية إلى ٥٤٠٠ من اللاجئتين والمشردين داخليًا والرهائن السابقات في جماعة بوكو حرام والنساء المستضعفات من المجتمعات المضيفة. وفي بنغلاديش، تفاوضت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إمكانية وصول القابلات والعاملين في مجال الصحة إلى مخيمات اللاجئيين الروهينغيا، مما يمكن أن ينقذ أرواح المئات من النساء اللاجئات الحوامل وغيرهن من النساء اللاتي يحتاجن إلى رعاية طبية طارئة.

٤٨. شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في رئاسة مسألة الجنسانية في الفريق المرجعي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالعمل الإنساني (IASC)، وقدمت دعمًا تقنيًا لتفعيل التزامها بالمساواة بين الجنسين في العمل الإنساني. وفي ٢٠١٧، قادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تطوير سياسة المساواة الجديدة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في العمل الإنساني في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للفريق المرجعي المذكور، وحدثت التزامات المنظومة الإنسانية العالمية بالمساواة بين الجنسين وإنشاء إطار رسمي للمساءلة لرصد مدى تنفيذه.

٤٩. وتعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال العمل الإنساني مع مجموعة كبيرة من الوكالات، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي، وذلك لتنفيذ برامج محددة بما فيها برامجها الإنسانية الرائدة.

٥٠. وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مناهج مبتكرة مثل تقنية قاعدة البيانات التسلسلية والتدخلات القائمة على النقد لتمكين التغيير التحويلي للنساء والفتيات المتضررات من الأزمات. وتجسدت هذه التطورات في الخطة الإستراتيجية الجديدة، حيث ركزت على دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في رصد وتنفيذ النظام الإنساني فيما يتعلق بالالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتنفيذ مبادرات البرنامج الرائد في هذا المجال.

هـ. مجال التأثير الخامس: تجسد الحوكمة والتخطيط الوطني تجسيداً كاملاً للمساواة عن التزامات وأولويات المساواة بين الجنسين.

الفترة ما بين ٢٠١٤ و٢٠١٧، في مجال التأثير المذكور:

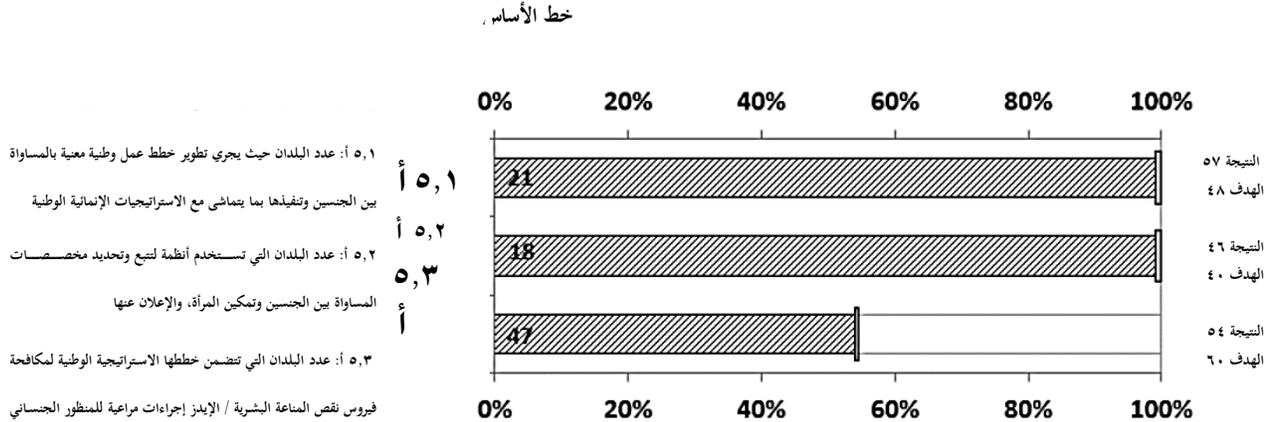


تساهم في أهداف التنمية المستدامة المذكورة أعلاه

٥١. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه في دمج المساواة بين الجنسين في الخطط والميزانيات الوطنية والقطاعية والمحلية وتحقيق و/أو تجاوز هدفين من أهدافها الثلاثة على مستوى النتائج (الشكل ٦). ومنذ عام ٢٠١٤، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في زيادة الموازنة بين خطط العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإنشاء أنظمة لتتبع مخصصات المساواة بين الجنسين،

وقدرات أقوى للحكومات والمدافعين عن المساواة بين الجنسين والمنظمات النسائية لدمج المنظور الجنساني في دورات التخطيط ووضع الميزانية.

الشكل ٦.



٥٢. في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، وضع إجمالي ٤٦ بلداً أنظمة لتتبع مخصصات الميزانية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإتاحة البيانات للجمهور. ومن خلال دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أنشأت جمهورية الدومينيكا نظاماً لتتبع مخصصات المساواة بين الجنسين، مما يوضح حدوث زيادة متسقة في المخصصات منذ عام ٢٠١٥. وفي صربيا أدى دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة لوضع الميزانية المراعية للمنظور الجنساني إلى تضمين فكرة المساواة بين الجنسين في أهداف الميزانية وبرامجها التي تعتمدها ٤٧ مؤسسة حكومية.

٥٣. ومنذ عام ٢٠١٤، أبلغت ٤٣ بلداً عن زيادة مخصصات الميزانية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي المكسيك، من خلال دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، زادت مخصصات الميزانية المتعلقة بالعمل من أجل المساواة بين الجنسين بنسبة ٣٧٪ منذ عام ٢٠١٢. وفقاً للبرامج الرئيسية الرائدة بشأن التمويل ذي الطابع التحويلي، ستعزز الشراكة الجديدة مع صندوق النقد الدولي من قدرات الحكومات على تنفيذ وضع الميزانية المراعية للمنظور الجنساني.

٥٤. في ٢٠١٧، وضعت أربعة وعشرون بلداً خطط عمل وطنية ونفذتها للمساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ومن خلال دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نجحت كابو فيردي (جمهورية الرأس الأخضر) في دمج المساواة بين

الجنسين في خطة التنمية الإستراتيجية الوطنية الجديدة كجزء من توطين أهداف التنمية المستدامة. وكجزء من التزامها بعدم تخلف أحد عن الركب، تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركة الفئات الضعيفة من النساء في مولدوفا لوضع الإستراتيجية الوطنية الثانية للمساواة بين الجنسين مع الحكومة.

٥٥. وخلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، أدى دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى دمج إجراءات المساواة بين الجنسين مع الميزانيات في الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في ٥٤ بلدًا. وفي زمبابوي، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لمنظمات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية للدعوة بنجاح إلى دمج إجراءات محددة لدعم الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ورعاية المراهقات والنساء بميزانية معتمدة تبلغ ٨ ملايين دولار. وفي ٢٠١٧، عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قدرة سلطة فيتنام على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتتبع الأبعاد الجنسانية لاستجابات فيروس نقص المناعة البشرية.

٥٦. وتحققت النتائج من خلال العمل عبر دورة التخطيط ووضع الميزانية وعبر السياسات والتشريعات المالية. إضافة إلى ذلك، وجد تقييم نهج هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دعم المساواة بين الجنسين في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن التأكيد على تعزيز قدرات الهيئات الوطنية لتنسيق مكافحة الإصابة بالإيدز وإشراك النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية يمثل قيمة مضافة كبيرة. وقدمت الدروس المستفادة من مجال التأثير المذكور المعلومات اللازمة لدعم وضع الخطة الإستراتيجية للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١، التي تقدم إطارًا شاملاً للحكومة والمشاركة المراعيين للمنظور الجنساني.

الاستجابة لتحديات بيانات رصد أهداف التنمية المستدامة للنساء والفتيات

استجابة للتحديات الكبيرة في مجال رصد أهداف التنمية المستدامة المراعية للمنظور الجنساني، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع شركائها لقيادة عملية وضع المعايير والمنهجيات في عدة مجالات، بما في ذلك المؤشر ٥-١-١ (الأطر القانونية لتعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس)، 5.5.1b (نسبة النساء في الحكومة المحلية) و C.1.٥ (النظم لتتبع وتوفير المخصصات العامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة).

ومن الإنجازات الرئيسية لهذا العمل في ٢٠١٧ إعادة التصنيف من قبل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية - وأهداف التنمية المستدامة للمؤشرين 5.5.1b

و 1.5.c كمستوى ثانٍ والاعتراف بتطوير المنهجية والمقاييس المقبولة دوليًا بنجاح. كما أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاؤها منهجية للمؤشر 5-1-1. وللتصدي لمزيد من الفجوات البيانية، لا سيما في سياق رصد أهداف التنمية المستدامة، ازداد عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الإحصاءات الجنسانية بشكل كبير في برنامج "عدم إغفال أي امرأة وفتاة"، وهو برنامج رائد يهدف إلى إحداث تحول جذري في كيفية إنشاء الإحصاءات الجنسانية واستخدامها. ونتيجة لذلك، أدرجت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نواتج حول البيانات الواردة في الخطة الإستراتيجية 2018-2021.

و. مجال التأثير السادس: مجموعة شاملة وديناميكية للقواعد والسياسات والمعايير العالمية حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الفترة ما بين 2014 و 2017، في مجال التأثير المذكور:

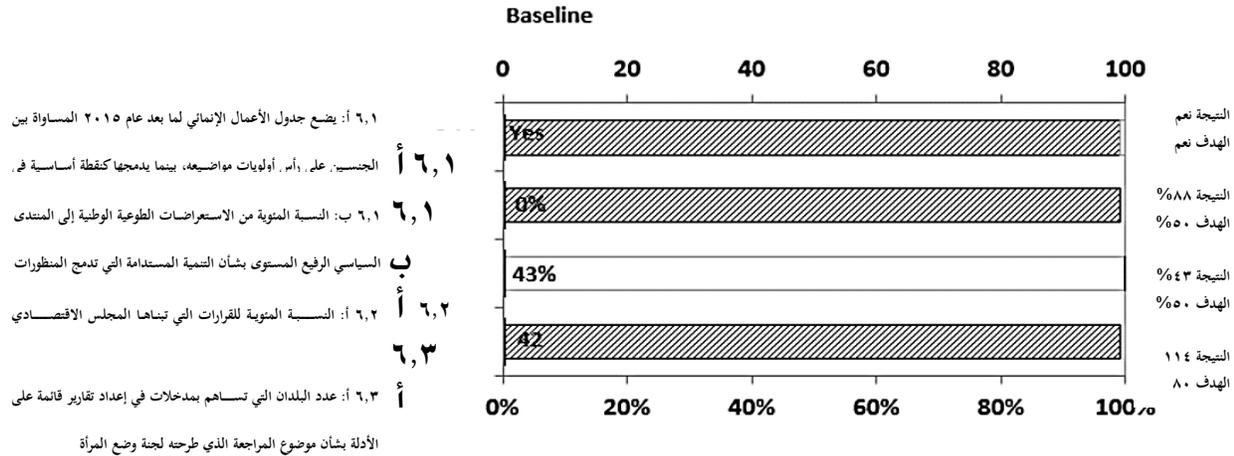


تساهم في كل أهداف التنمية المستدامة

٥٧. اتسمت الفترة من 2014 إلى 2017 بنجاحات كبيرة بمساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع قواعد وسياسات ومعايير عالمية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الشكل ٧).

الشكل ٧.

خط الأساس.



٥٨. بوجه خاص، دعم التحليل الموضوعي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومشاركة الجهات المعنية وأنشطة الدعوة تجسيد المساواة بين الجنسين كهدف قائم بذاته وأولوية شاملة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلاً عن الالتزام الصارم بالمساواة بين الجنسين في جدول أعمال أديس أبابا. واستناداً إلى هذه الدروس المستخلصة، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إجراءات مراقبة عملية التنفيذ المراعية للمنظور الجنساني. وفي ٢٠١٧، قدمت الهيئة مساهمات كبيرة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والذي تضمن مراجعة الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المشاركة في تحليل قضايا المساواة بين الجنسين وتقديم الخبرة بشأن الروابط بين الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والتنفيذ المراعي للمنظور الجنساني لخطة عام ٢٠٣٠، التي تساهم في الإعلان الوزاري.

٥٩. ومنذ عام ٢٠١٤، حدث نمو كبير وزيادة المشاركات في اللجنة المعنية بوضع المرأة. قدمت اللجنة المعنية بوضع المرأة العديد من النتائج الجوهرية، بما في ذلك الإعلان السياسي الذي يصادف الذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين والاستنتاجات المتفق عليها المعتمدة في الدورة الستين بالإضافة إلى خارطة الطريق للتنفيذ المراعي للمنظور الجنساني لخطة عام ٢٠٣٠.

٦٠. في ٢٠١٧، شارك ٢١٣٠ مسؤولاً وأكثر من ٣٩٠٠ من منظمات المجتمع المدني في اللجنة المعنية بوضع المرأة. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأعمال التحضيرية للدورة ٦١ بالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية بشأن الأعمال التحضيرية الموضوعية، وعن طريق تنظيم الاجتماعات والمشاورات التحضيرية الإقليمية وعقد منتدى للجهات المعنية المتعددة وتقديم الدعم الفني للمشاورات غير الرسمية. خلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة فرص للحوار بين الأجيال من خلال دعم أصوات الزعيمات النسويات من الشباب.

٦١. ركزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دمج المنظور الجنساني في العمليات المعيارية الأخرى مثل تغير المناخ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمدن والمستوطنات البشرية المستدامة والهجرة وأوضاع البلدان الأقل نموًا. وساهم الدعم التقني والفني الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال مشاركتها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على مدار السنوات الخمس الماضية في اعتماد أول خطة عمل جنسانية في مؤتمر الأطراف في ٢٠١٧.

٦٢. كذلك قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم الفني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومنتدى تمويل التنمية، مما أدى إلى إقرار الاستثمارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين باعتبارها أساسية للتنمية المستدامة. قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الخبرة الفنية لمفاوضات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، مما أدى إلى صدور قرارها الذي يعكس الالتزام بتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٦٣. خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٦٤ حكومة من الحكومات التي تقدم تقارير بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) أو الاستعراض الدولي الشامل لمجلس حقوق الإنسان بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وقرق الأمم المتحدة القطرية. وفي ٢٠١٧، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة كولومبيا لرفع تقرير إلى لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. في نيبال، مكّن دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة للجنة الوطنية للمرأة من الدعوة إلى إجراء إصلاحات سياسية وقانونية لمعالجة الملاحظات الختامية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW).

٦٤. وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون وثيق مع الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان ولا سيما عمل المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه، من خلال مبادرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة/الاتحاد الأوروبي لإنهاء العنف ضد المرأة والفتيات في غرب البلقان وتركيا ودراسة عالمية حول العدالة الانتقالية.

٦٥. يستمر تعزيز القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كونه أساس الأنشطة العملية التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وانعكس ما سبق لأبعد من ذلك في هيكل النتائج للخطة الإستراتيجية الجديدة.

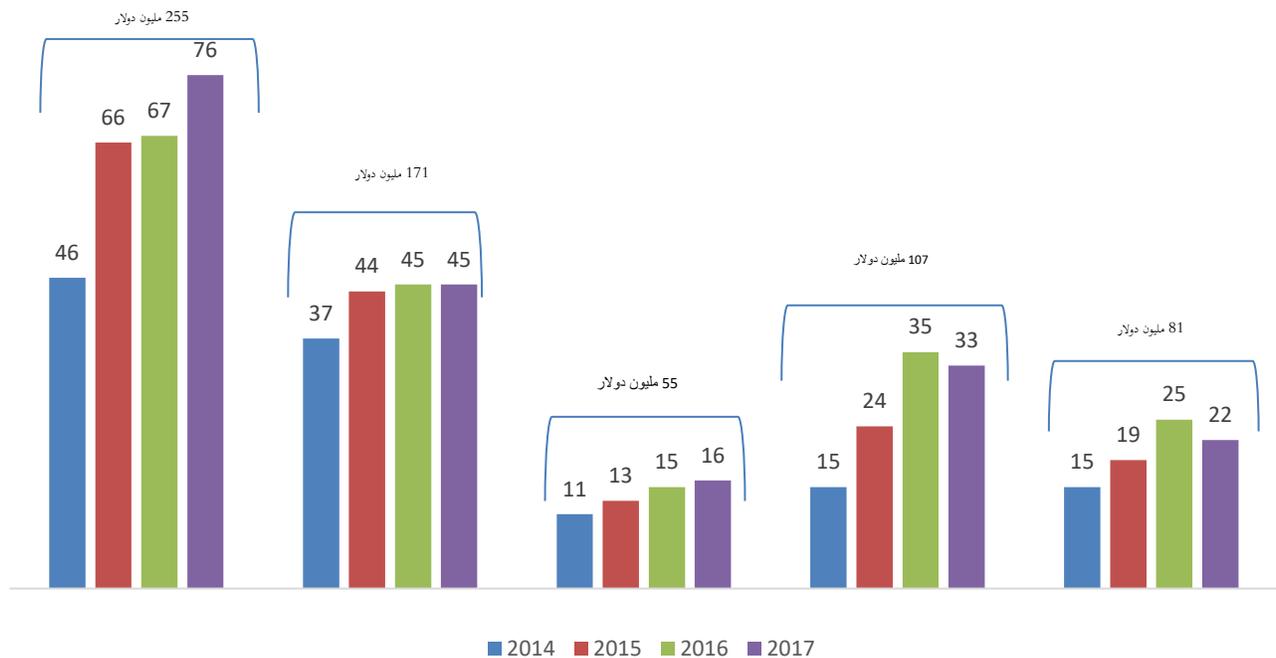
ز. النفقات البرنامجية ونوع المساهمة

٦٦. بلغ إجمالي النفقات البرنامجية بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ مبلغ ٩١٥,٣ مليون دولار أمريكي، وتنفيذ إنفاق مبلغ ٢٤٩ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٧. وازدادت النفقات في ذلك المجال بنسبة ٣٤ في المائة خلال فترة الأربع سنوات، الأمر الذي يوضح الثقة المشتركة المتزايدة والنجاح في تعبئة الموارد. لقد تحقق هذا النمو جنباً إلى جنب مع عمليات تدقيق مُرضية للشركات، الأمر الذي يعكس قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التنفيذ مدعومة بتبسيط العمليات المهنية.

٦٧. ومن الناحية الجغرافية، احتلت إفريقيا جنوبي الصحراء أعلى مستوى لنفقات البرنامج تعقبها دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (الشكل ٨). ومن الناحية الموضوعية، تكلف إنهاء العنف ضد النساء والفتيات أعلى النفقات (٢٥٨ مليون دولار أمريكي)، يعقبه في ذلك العمل في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني (٢١٢ مليون دولار أمريكي).

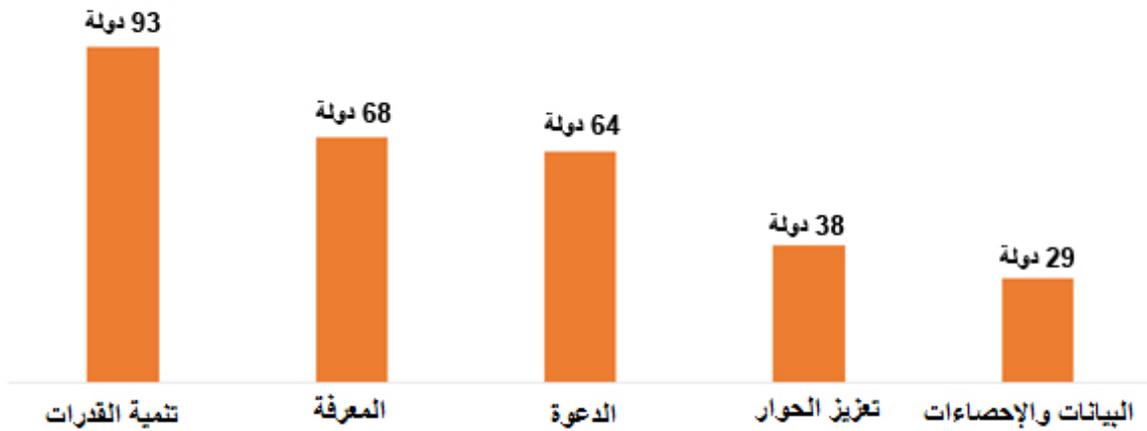
٦٨. كما تلقت هذه التوجهات دعمًا من خلال زيادة التركيز البراجمي، وذلك في ظل تحقيق هيئة الأمم المتحدة للمرأة تخفيضًا بنسبة ٥٦ في المائة في إجمالي عدد النتائج التي تسعى كافة المكاتب إلى تحقيقها، ويدفعها في ذلك بشكل جزئي اعتماد مبادرات البرامج الرئيسية.

الشكل ٨.



٦٩. وفي عام ٢٠١٧، استمرت تنمية القدرات في احتلال الأولوية من بين أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مع تخصيص ٥٧ في المائة من التمويل لهذه الفئة (الشكل ٩). وفي الخطة الإستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، أوضحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنواع الدعم الذي تقدمه وذلك لتنسيقها بشكل أفضل مع ميزات التنافسية ومع استعراض السياسات الشاملة كل أربع سنوات.

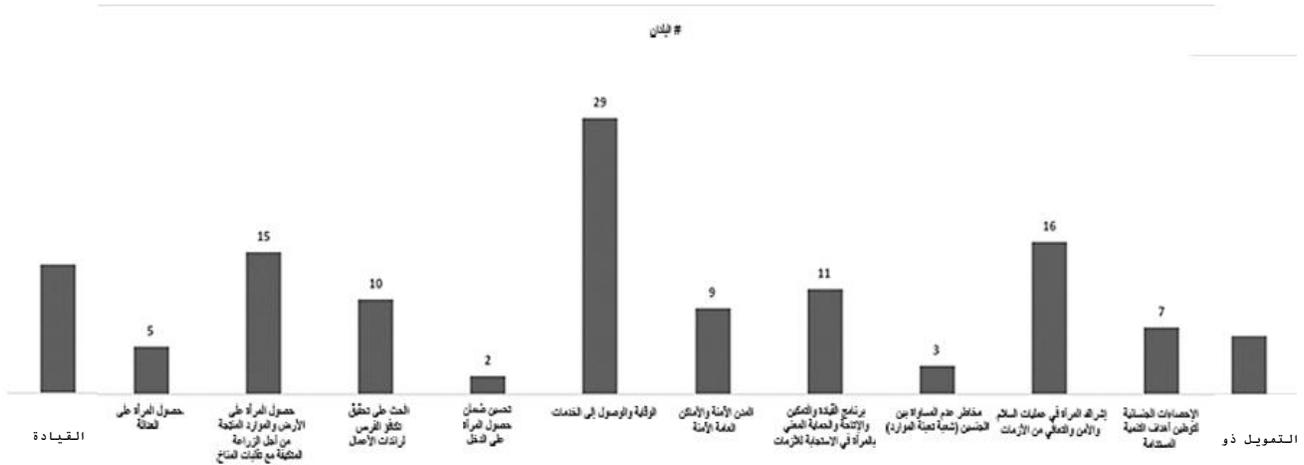
الشكل ٩.



ح. مبادرات البرامج الرئيسية

٧٠. كانت تنمية مبادرات البرامج الرئيسية في الفترة بين ٢٠١٤ و ٢٠١٧ هي محور التنمية الرئيس لتعزيز البرمجة الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي عام ٢٠١٧، خضعت للتنسيق نسبة ٥٧ في المائة من نتائج التنمية المأخوذة من ٤٩ مكتباً قطرياً مع نظريات مبادرات البرامج الرئيسية للتغيير. يشير معدل الاعتماد المرتفع (الشكل ٨) إلى زيادة التركيز البرنامجي، كذلك فهو يقدم إطاراً مشتركاً للتعاون على الصعيد الوطني، بالإضافة إلى تعزيز جهود تعبئة الموارد. تجدر الإشارة إلى مبادرات البرامج الرئيسية حول "منع العنف ضد المرأة والحصول على الخدمات الجوهرية" والتي اعتمدها ٣٠ مكتباً قطرياً.

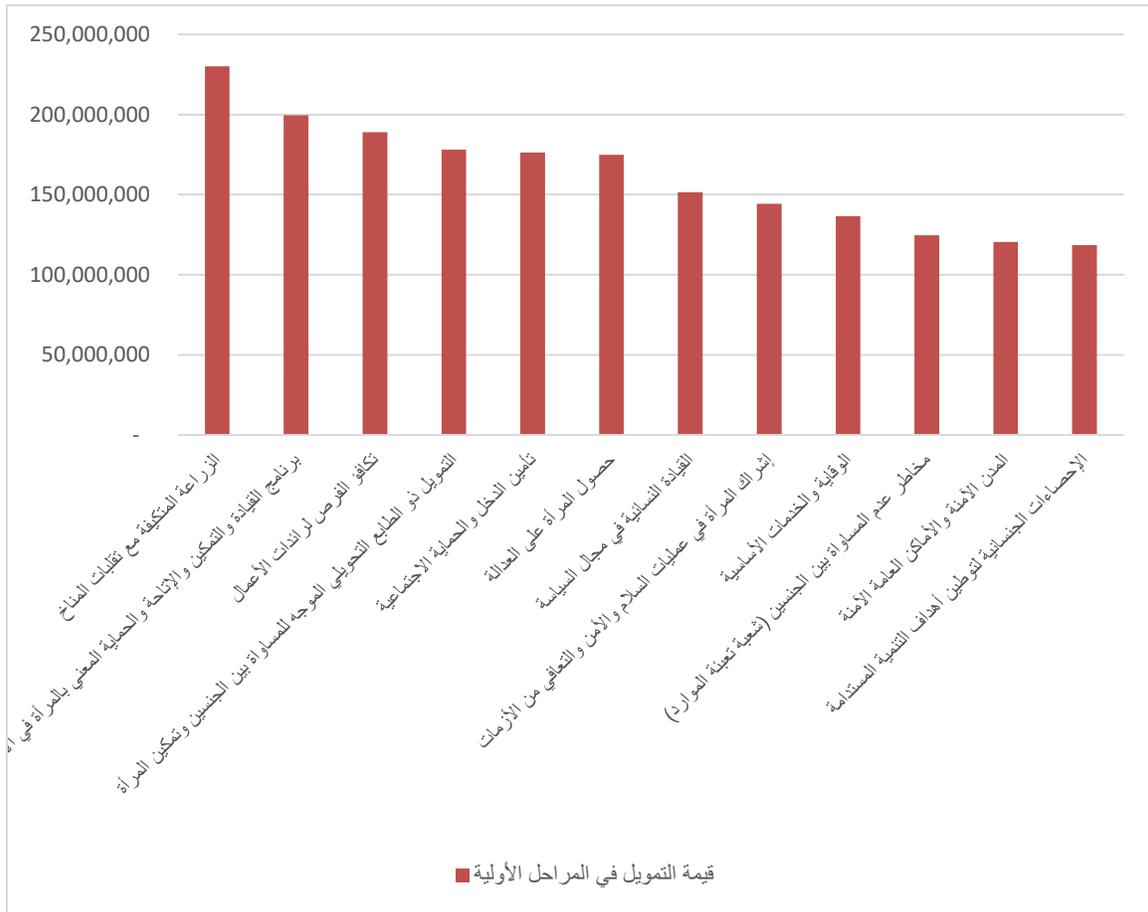
الشكل ١٠.



٧١. وانطلاقاً من الإقرار بقيمة مبادرات البرامج الرئيسية كأداة للدفع بالتغيير التحويلي وذلك من خلال الشراكات، أصبحت تلك المبادرات طريقة البرنامج الرئيسية المتبعة في الخطة الإستراتيجية الجديدة مع كل مخرج فضلاً عن ارتباط نظرية التغيير المتطابقة للخطة بمبادرات البرامج الرئيسية. وعلى النقيض من مشروعات هيئة الأمم المتحدة للمرأة المستقلة، يجب إجراء مبادرات البرامج الرئيسية داخل الإطار البراجمي على مستوى الأمم المتحدة (مبادرات الأمم المتحدة الرئيسية، ومنطقة العمل المشتركة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المشتركة، إلخ) كذلك من المتوقع تنفيذ معظمها كبرنامج مشترك.

٧٢. وفقاً لما هو موضح في الشكل ١١، فقد أسرعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خطواتها نحو تمويل مبادرات البرامج الرئيسية بأسلوب متوازن. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في تمويل كل من مبادرات البرامج الرئيسية بأسلوب متوازن خلال العامين المقبلين.

الشكل ١١.



ثالثاً. تقييم الفعالية والكفاءة التنظيمية

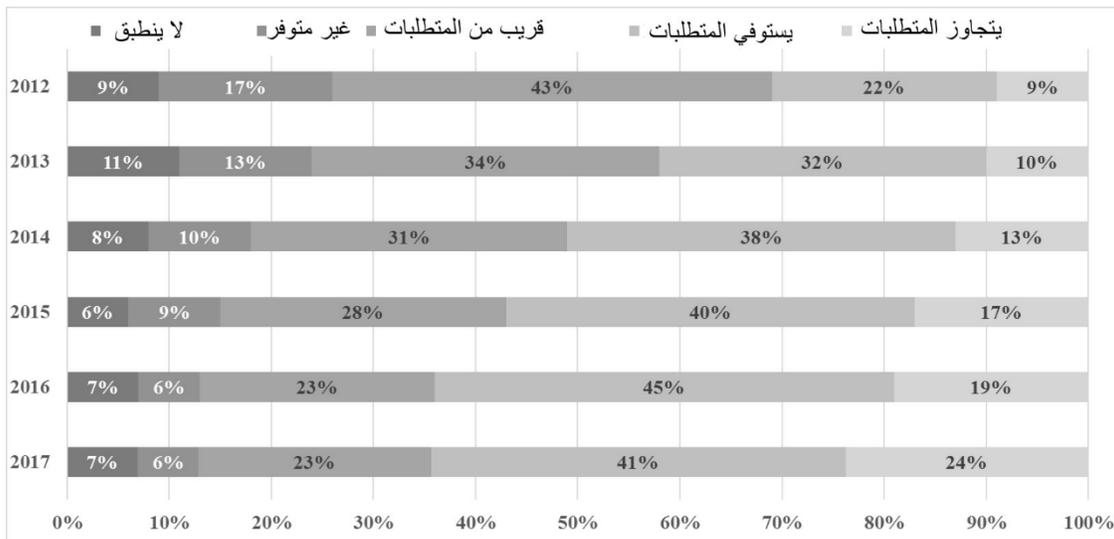
٧٣. وفي فترة الخطة الإستراتيجية على مدار الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٧، حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدماً كبيراً في الأداء التنظيمي مع تحقيق ٢٦ هدفاً من بين ٣٩ هدفاً. واستمر تنسيق الأمم المتحدة، وشراكاتها، ودعمها، واتصالاتها، ووظائف مركز المعرفة، ووظائف التقييم في دعم النتائج التنموية. وفي عام ٢٠١٧، استمرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ المبادرات الإستراتيجية بدءاً من استعراض منتصف المدة للخطة الإستراتيجية لزيادة تحسين الفعالية التشغيلية في مجالات الأنظمة، والمساءلة، والموارد البشرية.

أ. تنسيق الأمم المتحدة

٧٤. ومنذ عام ٢٠١٤، اكتسب عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في قيادة عملية المساءلة المتعلقة بنظام الأمم المتحدة، وتنسيقها، وتعزيزها قبولاً متزايداً، كما أنه أسهم في إنجاز النتائج بشأن النساء والفتيات.

٧٥. وتطورت خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى إطار فريد تحذو حذوه الأولويات الأخرى داخل الأمم المتحدة بل والحكومات أيضاً. وفي نهاية عام ٢٠١٧، قدم ما يزيد عن ٩٤ في المائة من جميع كيانات الأمم المتحدة تقاريرها عن خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لست سنوات متعاقبة، ما يعني زيادة نسبتها بعد أن كانت في عام ٢٠١٢ قد وصلت إلى ٧٩ في المائة. كذلك أُحرز تقدم ملحوظ بالنسبة لجميع المؤشرات، مع زيادة تجاوزت الضعف في نسبة التصنيفات التي تستوفي المتطلبات أو تتخطاها منذ العام الأول من رفع التقارير (الشكل ١٢).

الشكل ١٢.



٧٦. ونتيجة لزيادة التنسيق فيما بين الوكالات، والتدريب المقدم من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تضاعف عدد الكيانات التي تستوفي المتطلبات في مجال تتبع مسار الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين منذ عام ٢٠١٢، بحيث وصل إلى ٢٨ كياناً.

٧٧. وقد أدى نجاح خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى تطوير إطار معزز من الجيل الثاني تأسس في عام ٢٠١٨، مع مؤشرات أداء جديدة متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. وفي سياق مجموعة تنمية الأمم المتحدة، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع الصياغة النهائية وتوجيه السجل المحدّث لأداء فريق الأمم المتحدة القطري- خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بين ستة فرق قطرية للأمم المتحدة، مُعززًا بذلك من التوافق على الصعيدين القطري والمؤسسي.

٧٨. وعززت مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل كامل في مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئاته الفرعية من زيادة دمج المنظورات الجنسانية في عمل "رؤساء الوكالات". وبالمثل، فإن مشاركة المدير التنفيذي في اللجنة التنفيذية التابعة للأمين العام كانت مواتية لدمج المنظورات الجنسانية في العمل عبر ركائز الأمم المتحدة الثلاثة.

٧٩. في عام ٢٠١٧، ترأست هيئة الأمم المتحدة للمرأة للجنة المنظمات الشريكة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه والتي مكّنت من زيادة تسليط الضوء على المساواة بين الجنسين داخل البرنامج المشترك في ظل خضوعه لتحسينات على أسلوب تشغيله. كعضو في شراكة المنظمات الصحية الستة (H6) التابعة للأمم المتحدة، فقد سلطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على مواجهة الأسباب الكامنة وراء سوء الصحة بين النساء، والأطفال، والمراهقين. وأسهم ذلك في تحسين إمكانية حصول النساء والفتيات على خدمات الرعاية الصحية والإمام بحقوقهن. كما وقع الاختيار على هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٨ كرئيس لمجموعة الدعم المشترك بين الوكالات لميثاق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨٠. وعلى مدار الفترة الممتدة بين ٢٠١٤-٢٠١٧، عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من التكافؤ بين الجنسين في نظام الأمم المتحدة، والتي تُوجت في عام ٢٠١٧ بإطلاق إستراتيجية على مستوى المنظمة بأسرها وضعها الأمين العام لتحقيق التكافؤ بين الجنسين، والتي من أجل تحقيقها لعبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دورًا قياديًا ملحوظًا فضلًا عن الدعم الفني لها.

٨١. وازدادت - أهمية دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية منذ عام ٢٠١٤. وفي العام الماضي، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منهجية مؤشر المساواة بين الجنسين واختبرته ميدانيًا من أجل فرق الأمم المتحدة القطرية. كذلك تزعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعملية تحديث كتاب موارد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج الأمم المتحدة المشتركة على المستوى القطري، ودليل موارد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الجديد من أجل فرق المواضيع الجنسانية.

٨٢. واستمرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تسليط الضوء على عملية التنفيذ المراعية للجنسانية لخطّة عام ٢٠٣٠ على المستوى الإقليمي والقطري، حيث أصدرت مذكرات إرشادية إقليمية مخصصة حول توطير أهداف التنمية المستدامة والإسهام في تطوير خطط

الطريق الإقليمية. وترأست هيئة الأمم المتحدة للمرأة يداً بيد مع الأمم المتحدة-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، الاستعراض الإقليمي للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة في منتدى دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للتنمية المستدامة.

٨٣. وفي الجمل تحققت نسبة ٧٠ في المائة من نتائج عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعنية بالجنسانية في عام ٢٠١٧. وجرى إعداد التقارير بشأن جميع البرامج المشتركة التي تتناول تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، حيث سلطت نسبة ٥٦ في المائة الضوء بصورة جليّة على المساواة بين الجنسين، ما يمثل زيادة ملحوظة عن عام ٢٠١٦ عندما كانت النسبة ٢٩ في المائة فقط من البرامج المشتركة.

٨٤. على مدار عام ٢٠١٧، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مدخلات لعملية تغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك من خلال الإسهام في المناقشات والتقارير. وقد استندت الهيئة إلى الدروس المستفادة من جهودها التنسيقية في الأمم المتحدة - بما في ذلك تلك الجهود التي أشار إليها تقييم مهمة التنسيق في الأمم المتحدة لعام ٢٠١٦ - في توجيه الخطة الإستراتيجية الجديدة ٢٠١٨-٢٠٢١ التي تؤكد على أهمية الاتساق على مستوى المنظومة بأسرها وتعزيز أوجه التآزر بين الهيئات؛ بغية الإغلاء بالمساواة بين الجنسين بصفتها إستراتيجية جوهرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ب. الشراكات

٨٥. في الفترة بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٧، استطاعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة زيادة عدد الشراكات الإستراتيجية والارتقاء بجودتها، مع التركيز على استقطاب الدعم لمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ودعم تضمين المجموعات المتنوعة، وكذلك إشراك نطاق واسع من الجهات الفاعلة لتصبح كيانات حليفة.

٨٦. وتقديرًا للدور المحوري الذي تلعبه منظمات المرأة، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعمها للحركة النسائية. وذلك من خلال توسيع نطاق الفرق الاستشارية للمجتمع المدني بانتظام على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، وتوفير منبر تتعالى منه أصوات المجموعات النسائية على الأصعدة كافة. شهد عام ٢٠١٧ وحده إقامة ١٤ فريقًا من الفرق الاستشارية للمجتمع المدني أو تجديدها. وقامت هيئة الأمم المتحدة كذلك، تماشيًا مع التزامها العالمي، بتعزيز شراكاتها مع كيانات المجتمع المدني في كندا والدنمارك والولايات المتحدة، وغيرها من الدول، علاوةً على توسيع نطاق فرص تعاون كيانات المجتمع المدني بين بلدان الجنوب.

٨٧. وسّعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نطاق الدعم بين الفرق الرئيسية عن طريق دعم التنوع والحث على العمل المشترك من خلال إدماج الرجال والأولاد، والنشطاء في مجال حقوق المعاقين والشباب والعقيدة، والقادة من السكان الأصليين، وقادة الاتحادات التجارية، وغيرهم من العناصر الأساسية المكوّنة للفرق الاستشارية للمجتمع المدني ولأنشطة التوعية الأوسع نطاقاً الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة. في الدورة ٦١ للجنة وضع المرأة، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حوارات بين الجهات الفاعلة الدينية، والرجال والصبيان، بشأن تغيير الأعراف التمييزية والأنماط الجنسانية.

٨٨. وقد كانت تلك التحالفات الداعمة واسعة النطاق عنصرًا أساسيًا في الدعوة التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. أثّرت منصة مناصرة المساواة في الأجور، والتحالف الدولي للمساواة في الأجور، اللذان تم إطلاقهما عام ٢٠١٧، عن زيادة في الالتزامات الحكومية بضمنان المساواة في أجور الأعمال ذات القيمة المتكافئة. أدت شراكة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية إلى زيادة التركيز على المشاركة الهادفة للمرأة في عملية السلام.

٨٩. منذ إطلاق حملة الرجل نصير المرأة عام ٢٠١٤، استقطبت الحملة ١,٣ مليون رجل وصبي تعهدوا بالمساواة بين الجنسين. عززت حملة IMPACT 10x10x10 قوة المبادرة للحصول على التزامات فعلية من رؤساء الدول والمدبرين التنفيذيين للشركات ورؤساء الجامعات بإحداث اختلاف في قطاعاتهم. كما وافق مناصرو حملة IMPACT في القطاع الخاص على نشر بيانات التكافؤ بين الجنسين في شركاتهم سنويًا، وهي خطوة مهمة في زيادة الشفافية وتحقيق التغيير. انضمت شرطة ساسكس وشركة دانون لرئيس وزراء كندا باعتبارها الجهات الأساسية المناصرة لحملة الرجل نصير المرأة؛ وذلك بهدف دعم التحرك في تلك القطاعات المحددة.

٩٠. وسّعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة كذلك نطاق شراكتها مع القطاع الخاص منذ عام ٢٠١٤؛ إذ ارتفع عدد الشراكات من ١٢ إلى ٣٨. تعزز الهيئة شراكاتها الرامية إلى الدعوة المشتركة وتحقيق نتائج مؤثرة في حياة النساء والفتيات. وقد دعمت الهيئة عام ٢٠١٧ إطلاق التحالف المضاد للتمييز (Unstereotype Alliance)، وهو تحالف يضم ٢٦ شركة عالمية التزمت باستخدام الدعاية في التخلص من القوالب النمطية والترويج لرسم صور غير متحيزة للنساء والرجال. وأقيم كذلك التحالف العالمي للابتكار من أجل التغيير، حيث ضم ٢٢ شريكًا من مختلف القطاعات، للتركيز على الابتكار والتكنولوجيا وزيادة الأعمال.

٩١. ومن خلال شراكة أُقيمت مع شركة كوكاكولا، تم توفير التدريب على مهارات العمل والقيادة، وتمت إتاحة الوصول إلى الأصول المالية أمام ٩٠٠٠ امرأة في جنوب أفريقيا ومصر والبرازيل. تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون مع شركة يونيليفر على زيادة الأمان للنساء اللاتي يعملن في مختلف قطاعات سلسلة الإمداد، وهو نطاق يشمل ما يصل إلى ٣٠٠٠٠ امرأة. تم تعزيز تعاون الهيئة مع اللجنة الأولمبية الدولية مع التركيز على زيادة عدد الدول التي تمكّن الفتيات المتضررات من خلال الرياضات.

ج. الدعوة والاتصالات

٩٢. تجاوزت النتائج التي حققتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ عام ٢٠١٤ الأهداف المحددة بمراحل؛ إذ أسهمت في الوعي العام المتنامي بقضايا المساواة بين الجنسين وسلطت الضوء على دور الهيئة. وقت تناول ٢٣٥٠٠ تقرير إعلامي صدر عام ٢٠١٧ هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي إطار "الاتفاق الإعلامي: لنستحث الخطى من أجل المساواة بين الجنسين"، التزم أكثر من ٦٠ منبرًا إعلاميًا بتعزيز تمثيل المرأة في قسم الأخبار ومحتوى الأخبار، وكان من بينها تومسون رويترز وفرانس ٢٤ وهافينجتون بوست وديوتش ويل.

٩٣. بلغ عدد المتابعين على وسائل التواصل الاجتماعي ٦٥٠ ملايين شخص عام ٢٠١٧، وهي زيادة كبيرة مقارنةً بعدد ٦٤٠٠٠٠ الذي تم تسجيله عام ٢٠١٤. فتحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٨٨ حسابًا بأربع عشرة (١٤) لغة على مواقع التواصل الاجتماعي في شتى أنحاء العالم، ومنها فيسبوك وتويتير وإنستغرام وويبو وجوجل بلس ولينكد إن وسنابشات وبنترست. وقد جاء حساب الهيئة العالمي باللغة الإنجليزية على موقع تويتير في المركز الأول لأفضل تفاعل في دراسة عالمية لمشاركات الدبلوماسيين على تويتير (تويلوماسي). وأحتل المدير التنفيذي للهيئة المرتبة الثانية بصفته القائد العالمي صاحب أكبر عدد من المتابعين على لينكد إن.

٩٤. بلغت التغطية الإعلامية، في أثناء اليوم العالمي للمرأة، والدورة ٦١ للجنة وضع المرأة، ٩٠ بلدًا وشملت ٤٠٠٠ تقرير إعلامي. في أثناء حملة "١٦ يومًا من أنشطة إنهاء العنف ضد المرأة"، تم جمع ٤٦١٥ تقريرًا إعلاميًا في ٩٧ بلدًا. وحققت أوسمة (هاشتاغ) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مثل #WomensDay (يوم المرأة) و#CSW61 (الدورة ٦١ للجنة وضع المرأة) و#OrangetheWorld (إشارة تنبيه برتقالية للعالم) انتشارًا يُحتمل أنه تراوح بين ١٦٧ مليون و١،٢ مليار مستخدم. بلغ إجمالي المنشورات على صفحات فيسبوك العالمية ٨،٢ مليون مستخدم فريد.

٩٥. عام ٢٠١٧، ساعدت الشراكة التي أُقيمت مع شركة WPP على تأمين مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي من الإعلانات الخيرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواقع شهيرة مثل أمازون وسبوتيفاي. وأثمرت شراكة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع شركة فيسبوك عن اعتمادات دعائية إعلانية مجانية بقيمة ٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي.

٩٦. عام ٢٠١٧، فازت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بجائزة المحتوى القصير (شورتي) تقديرًا لحملتها #StopTheRobbery (أوقفوا السرقة) وجائزة ويببي عن أفضل مواقع النشاط على الإنترنت تقديرًا لصفحتها Women's Footprint in History (بصمات تركتها النساء في التاريخ). وأطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة كذلك أول معرض صور فوتوغرافي لها معني بالقضايا الإنسانية بعنوان *Vulnerable to Risk, Vital to Recovery* (أضعف من أن نخاطر به، محوري من أجل الإنقاذ) في مقر الأمم المتحدة. طرحت الهيئة كذلك ثاني أفلام الواقع الافتراضي الخاصة بها، والذي يستعرض قصة اللاجئين السوريين في لبنان.

٩٧. ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة توسيع نطاق جهودها وقنوات تواصلها؛ من أجل تعزيز دعوتها العامة وانتشارها، بما في ذلك وصولها إلى جماهير جديدة. مع استمرار تطور ملامح وسائل التواصل الاجتماعي، ستعمل الهيئة على تكييف جهودها، والحث على تقديم المحتوى والمشاركة بهدف دعم الجهود التي تؤثر إيجابًا في حياة النساء والفتيات.

٥. محور المعرفة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٩٨. في الفترة بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٧، دعمت وحدة محور المعرفة التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة النتائج الإنمائية دعمًا مؤثرًا. وتشمل الإنجازات الرئيسية التي تحققت إصدار العديد من التقارير الرئيسية، ونمو برامج الإحصائيات الجنسانية، وزيادة المشاركة في التدريب على المساواة بين الجنسين، وزيادة الالتزامات نتيجةً للتعاون بين بلدان الجنوب.

٩٩. عقب نجاح التقرير الصادر بعنوان "تقدم نساء العالم" عام ٢٠١٥، صدر أول [تقرير إقليمي مصاحب](#) في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي عام ٢٠١٧، ليثبت بالدليل التمكين الاقتصادي للنساء في هذه المنطقة. وعام ٢٠١٧، استمرت الإعدادات للإصدار اللاحق من تقرير "التقدم" من خلال إعداد أوراق المعلومات الأساسية والتحليلات الإحصائية التي تركز على السياسات. كشف تقييم أجري على هذا التقرير الأساسي عن أن التقرير مُستخدَم على نطاق واسع، ويُعد عالي الجودة، ويُصَبَّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة رائدًا عالميًا في مجال المعرفة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ستركز الهيئة في التقرير على توسيع نطاق

التوعية، وزيادة إقبال أصحاب المصلحة الرئيسيين، والتأثير في عمليات صياغة السياسات؛ وذلك بهدف توسيع بقعة تأثيرها.

١٠٠. تم الانتهاء من تقرير رصد عالمي جديد بعنوان تحويل الوعود إلى أفعال: المساواة الجنسانية في جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تمهيداً لإصداره في مستهل عام ٢٠١٨، ليقدم أول تقييم شامل لجدول أعمال عام ٢٠٣٠ من منظور جنساني. كما تم توسيع نطاق الأعمال المعرفية مثل سلسلة ملخصات السياسات، حيث تم نشر ست أوراق مناقشات جديدة في [سلسلة أوراق المناقشات](#).

١٠١. قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عام ٢٠١٧ بتطوير ٥١ دورة تعليمية، وجذب ٥٢٤٤١ مستخدمًا من ١٩٤ بلدًا مختلفين على موقعها التعليمي الإلكتروني eLearning Campus. أتم أكثر من ٢٤٠٠٠ شخص دورة I Know Gender (التثقيف المتعلق بالجنس الاجتماعي) منذ إطلاقها عام ٢٠١٥. ثمة مجتمع للممارسة في مجال التدريب من أجل المساواة بين الجنسين يضم قرابة ١٩٠٠ ممارس لمشاركة تُهَجِّج التدريب الفعالة فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين.

١٠٢. استمرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنمية التعاون الثلاثي بين بلدان الجنوب، لتدعم بذلك ٦٢ بلدًا. وينصب التركيز بصفة خاصة على قطاعات وضع الميزانية المراعية للمنظور الجنساني، والإحصاءات الجنسانية، وزيادة التعاون على إنهاء العنف ضد المرأة. تم التوصل إلى أن التعاون الثلاثي والتعاون بين بلدان الجنوب هو الباعث على التغيير في الخطة الإستراتيجية لأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١. تطور هيئة الأمم المتحدة للمرأة إستراتيجية مخصصة لتوسيع نطاق العمل في هذا المجال وتنظيمه.

هـ. الإدارة القائمة على النتائج والشفافية والنظم والمساءلة

١٠٣. منذ عام ٢٠١٤، خطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطوات واسعة على طريق تعزيز ثقافة نتائجها، مع تعزيز معايير الإدارة القائمة على النتائج وقدرات الموظفين. كشف تقييم منتظم ومستقل للجودة عن توجه إيجابي في جودة التخطيط وإعداد التقارير؛ حيث تأهل ٨٠ بالمائة من إجمالي المذكرات الإستراتيجية لتصنيف إما "ممتاز" وإما "جيد"، كما كشف عن تحسن في جودة التقارير السنوية.

١٠٤. لعب نظام إدارة النتائج دورًا رئيسيًا في تعزيز إدارة الأداء في أثناء دورة الخطة الإستراتيجية هذه. وقد يسّر نظام إدارة النتائج عملية التخطيط والرصد والإبلاغ، ورفع مستوى الكفاءة والمساءلة والشفافية. كما سمح نظام إدارة النتائج لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بربط النتائج بالموارد؛ بغية تحسين عملية صنع القرارات المتعلقة بمخصصات الموارد في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. طوّرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عام ٢٠١٧ وحدة مشروع متسقة مع أحدث معايير المبادرة الدولية للشفافية في المساعدات.

١٠٥. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة كذلك تعزيز العمليات التجارية وتيسيرها عام ٢٠١٧، حيث أدارت نظم المعلومات لديها وبنيتها التحتية نظير تكلفة منخفضة جدًا، من خلال الاستفادة من التقنيات السحابية مع التحقيق الكامل لهدف إتاحة النظم بنسبة ٩٩ بالمائة.

١٠٦. أشاد تقييم العمارة الإقليمية بمنظومة إدارة اتفاقية المانحين عام ٢٠١٧، بصفتها أداة الكفاءة الأساسية التي تزود الموظفين بالمعلومات ذات الصلة بشأن أكثر من ٩٠٠ اتفاقية مانحين مُوقَّعة. كما أنشأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مركز خدمات عالميًا افتراضيًا يقدم خدمات لا مركزية على نطاق المنظمة تتعلق بإعداد تقارير المانحين الماليين. ويتيح هذا، إلى جانب التقارير الآلية القائمة على النتائج بشأن المانحين الماليين، لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم أكثر من ٢٠٠٠ تقرير سنويًا بشأن المانحين.

١٠٧. وتشمل مخرجات التشغيل الآلي الأخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الإدارة المالية منذ عام ٢٠١٤ تقديم تقارير بالإيرادات، وبسلف الشركاء المعلقة، وتقارير إنجاز المشاريع. أتاحت هذه النظم الإمكانيات لدمج تخطيط البرامج والإدارة المالية بشكل أفضل في الخطة الإستراتيجية لأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١.

١٠٨. تلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الرأي التدقيقي السادس على التوالي الذي يصدر بدون تحفظات من مجلس مراجعة الحسابات التابع للأمم المتحدة. وارتفع معدل تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى ٨٣ بالمائة. وعلى المنوال نفسه، حدثت زيادة في معدل تنفيذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتوصيات المراجعة الداخلية، بلغت ٩٩ بالمائة.

١٠٩. في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، أحرزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدماً كبيراً في إدماج إطار عمل إدارة المخاطر لديها في العمليات التجارية الرئيسية، وتعزيز عمليات الرصد. وقد سمح سجل المخاطر المؤسسية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة باستجلاء المخاطر المرتبطة بتنفيذ الخطة الإستراتيجية والاستباق بمعالجتها، كما تم الاسترشاد بالسجل في وضع الخطة الجديدة.

و. الموارد البشرية

١١٠. تم تحقيق أهداف مؤشرات الموارد البشرية بصفة عامة؛ إذ واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم المشاركة الإستراتيجية ونشر قوة عاملة مرنة ومتحمسة وعلى درجة عالية من المهارة، وتطوير هذه القوة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كانت القوة العاملة العالمية بهيئة الأمم المتحدة للمرأة قد بلغت ٢٢٥٠ شخصاً، مما يعكس نمواً بنسبة ١٥ بالمائة على مدى ٣ سنوات، ويعمل ٧٦ بالمائة من هؤلاء الأفراد في مواقع ميدانية. تتألف القوة العاملة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة من ١٤٧ جنسية مختلفة وتتسم بارتفاع نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية (٨٠ بالمائة).

١١١. تشمل الإنجازات الرئيسية التي تحققت منذ عام ٢٠١٤ تطوير تصميم وظائف وأنظمة توظيف جديدة بهدف اختزال وقت التوظيف؛ وتنفيذ إستراتيجيات تعزيز الحراك الداخلي؛ والنظم المدججة لتخطيط القوى العاملة ومراجعتها، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية المعتادة التي تُجرى على القوى العاملة.

ز. التقييم

١١٢. على المستوى المؤسسي، كفل مكتب التقييم المستقل تغطية جوانب التأثير الرئيسية في الخطة الإستراتيجية لأعوام ٢٠١٤-٢٠١٧ من خلال تقديم تقييم شامل للدعم المعياري، والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، والعمل التشغيلي داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وشمل

ذلك إتمام سبعة تقييمات مؤسسية، وأربعة تحليلات تجميعية، ومراجعتين مشتركتين للمؤسسات بشأن السياسات والممارسات الجنسانية؛ و١١٦ تقييمًا لا مركزيًا. ١١٣. عام ٢٠١٧، استقر مستوى تقارير التقييم المرضية والأكثر من مرضية عند ١٠٠ بالمائة، في حين وصل الإبلاغ عن استخدام الأدلة التقييمية إلى ٨٦ بالمائة.

ح. تعبئة الموارد

١١٤. حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نموًا مذهلاً على مدى السنوات الأربعة الماضية. في عام ٢٠١٧، حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إيرادات بلغت ٣٦٩ مليون دولار أمريكي، لتسجل بذلك أعلى إيرادات إجمالية تحققها منذ تأسيسها.

١١٥. وقد شهدت الموارد الأخرى نموًا قويًا بصفة خاصة بلغ ٢١٤،٢ مليون دولار أمريكي؛ أي أن هناك زيادة بنسبة ٢٠ بالمائة منذ عام ٢٠١٦ ونموًا سنويًا بنسبة ١٠ بالمائة منذ عام ٢٠١٤. تم توجيه مبلغ ٢٨،٣ مليون دولار أمريكي مباشرة إلى مبادرات البرامج الرئيسية، لتتوفر بذلك موارد مخصصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١١٦. ورغم زيادة الموارد، فإنها لا تزال دون أهداف الموازنة المتكاملة. وتواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل مع كل الجهات المانحة على إعطاء الأولوية لتمويل الموارد المنتظمة، بما يتفق مع توجيهات الأنشطة التنفيذية التي تهدف إلى تنمية منظومة الأمم المتحدة.

١١٧. ولا تزال الدول الأعضاء تقدم أكثر من ٨٠ بالمائة من تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمساهمات من ١١٢ حكومة. تضاعفت مساهمات القطاع الخاص التي تقدمها الشركات والمؤسسات تقريبًا منذ عام ٢٠١٤، لتبلغ ١٢،٣ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٧.

١١٨. وجّهت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الصناديق الاستثمارية نحو خمس لجان وطنية عام ٢٠١٧ من أجل برامج منح فردية. وقد ساهم هذا الدعم في زيادة مساهماتها من ١،١ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٤ إلى ٦،٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧.

١١٩. ورغم التحسينات، ما زال تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة لا يرقى لطموحات ذلك الكيان. سيعطي وضع إستراتيجية جديدة لتعبئة الموارد أولوية أكبر للتمويل الشامل المتنوع، الذي يقدمه القطاع العام والخاص، بما في ذلك الاستفادة من مصادر التمويل المبتكرة؛

مثل التمويل الجماعي وجمع التبرعات الرقمية، وتبرعات الجماهير، والاشتراك مع الأفراد الأرصدة المالية الضخمة.

رابعاً. الاستنتاجات

١٢٠. دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحقيق نتائج بعيدة المدى تكفل تحويل حياة النساء والفتيات بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧. ويعيش الآن مليارا امرأة وفتاة في بلدان اعتمدت سياسات أفضل لتمكين المرأة اقتصادياً، كما تحظى ١,٥ مليار امرأة وفتاة بحماية أفضل من العنف بفضل أطر قانونية أكثر صلابة. غير أن التعجيل بالتغيير واستدامته ما زال يشكل تحدياً. لا يزال خلق بيئة تمكينية لتحقيق مساواة فعلية يمثل إستراتيجية بالغة الأهمية.

١٢١. كرست هيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ إنشائها جهوداً كبيرة لبناء شراكات قوية مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات النسائية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى لدعم ولايتها. سواء أكان ذلك من خلال مبادرات البرامج الرئيسية، أم توسيع نطاق الدعم المقدم للدوائر الجديدة، أم تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فقد أصبح هذا التعاون الموجّه نحو التأثير ححر الزاوية في الخطة الإستراتيجية الجديدة لأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١. وهو يتفق مع مطالبات الدول الأعضاء بتغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٢٢. تجري جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ظل بيئة معقدة. تُعد الحاجة لتسليط الضوء على قضية المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ليراهها العالم بوضوح أقوى الآن من أي وقت مضى، لكن هذا لا يمثل سوى خطوة واحدة في الطريق نحو التغيير الباعث على التحول. ويتطلب تحويل الهياكل التي تقوم عليها عدم المساواة بين الجنسين إرادة سياسية، وسياسات مناسبة، وتخصيص الوقت والموارد، والمشاركة المنظّمة.

١٢٣. الاستجابة لنداء جدول أعمال عام ٢٠٣٠- الذي ينادي بعدم التخلي عن أي إنسان- تنطبق بشكل خاص على النساء والفتيات اللواتي يتعرضن لأشكال متعددة ومتداخلة من التمييز. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على قياس نتائجها بمزيد من الدقة لتضمن أن يستفيد من برامجها من هم في أشد الحاجة إليها.

١٢٤. يمثل تنفيذ جدول أعمال عام ٢٠٣٠ المراعي للمنظور الجنساني فرصة لا يمكن تفويتها لإحداث تغيير يؤدي إلى تحويل للنساء والفتيات. وفي سبيل دعم الدول الأعضاء والشركاء الرئيسيين في عملية التنفيذ، ستعتمد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الأصول التي طورتها على مدى السنوات الأربعة الأخيرة. إن التكامل الأكبر وأوجه التآزر التي رسختها هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدريجيًا بين دعمها المعياري وتنسيق الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية أصبحت الآن سمة قياسية في إعداد برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويتوج هذا بالريادة المعرفية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها الكيان صاحب أكبر بوتقة معرفة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. تستند الخطة الإستراتيجية الجديدة بشكل صريح إلى هذه المزايا وغيرها من المزايا النسبية دعمًا للنتائج.

١٢٥. وبينما شهدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نموًا كبيرًا في الموارد والتأثير على مدى السنوات الأربعة الماضية، فثمة حاجة إلى استثمارات إضافية لكي يرتقي الكيان إلى الطموحات التي كانت الدافع وراء إنشائه. ويشمل ذلك ضمان وجود قُطري هادف لهيئة الأمم المتحدة للمرأة باعتبارها جزءًا من الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن توفر وسائل دعم بقية منظومة الأمم المتحدة؛ بغية تكثيف جهودها الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نحو متسق.

١٢٦. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مواصلة تعاونها الوثيق مع الدول الأعضاء والمجلس التنفيذي من أجل التنفيذ الكامل لخطة الإستراتيجية وتحقيق نتائج جديدة تحوّل حياة النساء والفتيات بحلول عام ٢٠٢١.

خامساً. عناصر القرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في الآتي:

- a. الاطلاع على التقرير السنوي لوكيل الأمين العام/المدير التنفيذي بشأن تنفيذ الخطة الإستراتيجية لأعوام ٢٠١٤-٢٠١٧.
- b. الترحيب بالتقدم الذي أُحرز منذ عام ٢٠١٤، والإنجازات كما جاءت في التقرير.
- c. الثناء على كفاءة أداء هيئة الأمم المتحدة للمرأة حتى الآن.

تشجيع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة استخدام الدروس المستفادة من الخطة الإستراتيجية لأعوام ٢٠١٤-٢٠١٧ في تنفيذ الخطة الإستراتيجية لأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١.